تاريخ استقبال المقال: 2018/02/20 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/07/20 ،تاريخ نشر المقال: 2018/12/01

ديناميكية المقاولاتية الشبابية في الجزائر-دراسة تحليلية سوسيواقتصادية-

Dynamics of Youth Entrepreneurship in Algeria

- Analytical Socio-Economic Analysis-

د. رفيق قروي *

الطالبة : حادة عمراوي ♣

ملخص :

تناول هذا المقال موضوع ديناميكية المقاولاتية الشبابية في الجزائر، وهدف إلى تقديم جانب نظري، والذي تضمن تعريف المقاولاتية الشبابية، والتطور التاريخي لمفهوم المقاول، ودوافع توجه الشباب نحو المقاولاتية، و سيرورة إنشاء المقاولة الشبابية في الجزائر، وإسهام المقاولاتية الشبابية في تنويع الاقتصاد الجزائري.اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على مجموعة من الإحصاءات، ونتائج الدراسات السابقة. وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، التي أبرزت بوضوح الديناميكية سواء الاجتماعية أو التنظيمية التي عرفتها المقاولاتية الشبابية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاول ، المقاولاتية،الشباب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This article discusses the dynamics of youth entrepreneurship in Algeria and aims to provide a theoretical perspective that includes the definition of youth entrepreneurship, the historical development of the concept of the contractor, the motivation of young people towards entrepreneurship, The process of establishing youth entrepreneurship in Algeria and the contribution of youth entrepreneurship to the diversification of the Algerian economy.Depending on the descriptive analytical approach, drawing on a set of statistics, and the results of previous studies. The study concluded with a number of results, which clearly highlighted the social or organizational dynamics of youth entrepreneurship in Algeria.

Keywords: Contractor, Entrepreneurship, Youth, Small and Medium Enterprises

* أستاذ محاضر جامعة سطيف2 – الجزائر، مخبر المجتمع الجزائر المعاصر جامعة سطيف ،

University of Mohamed Lamine Dabaghin Setif 2 - Algeria

♣ . طالبة جامعة سطيف2 – الجزائر، مخبر المجتمع الجزائر المعاصر جامعة سطيف ، الهاتف : 0558243745،

البريد الاليكتروني : haddaamraouia@gmail.com

University of Mohamed Lamine Dabaghin Setif 2 – Algeria

-تاريخ أول إرسال :2018/02/06

مقدمة:

تحتل المقاولاتية بمختلف أشكالها، وأنشطتها أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، فهي تساهم بشكل كبير في إنشاء أسواق جديدة ، واكتشاف طرق جديدة، وتحريك الموارد الرأسمالية، مع إتاحة فرص عمل وامتصاص البطالة، الأمر الذي دفع العديد من دول العالم بالعمل على دعم مثل هذه المشاريع، وبالأخص المقاولات الشبابية، التي تتمتع بقدرة كبيرة على الإبداع والابتكار، بتسخير لها كل الإمكانيات من تقديم القروض، وتوفير الأراضي العقارية، ودورات تكوينية، وإصدار قوانين وإجراءات التي تسمح بالممارسة التقاولية. وبروز المقاولاتية وديناميكياتها في الدول المتقدمة لم يكن في نفس الفترة التي ظهرت في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، بل عرف نوع من التأخر كون تلك الدول قد تبنت النظام الاشتراكي الذي لا يسمح بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لقد سارعت الجزائر بعد استقلالها إلى تبني التوجه الاشتراكي كإستراتيجية للنهوض باقتصاد البلاد، وجعل القطاع العمومي المصدر الأساسي لتوفير احتياجات المجتمع ، مع تبني نمط التسيير الذاتي لتسيير المؤسسات والمزارع، بعد أن حقق هذا النمط نجاحا في يوغسلافيا سنة 1950، كما قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية، لكن هذا الأمر لم يمنع من ظهور المقاولاتية في الجزائر وبالأخص ذات الطابع العائلي، فنجد شباب يبيعون منتوجاتهم في الأسواق السوداء، أو في المحطات، وبروز حرفيين، ومطاعم عائلية وغيرها من الأنشطة، وكوعي من الجزائر بأهمية التقاول، ومدى إمكانيته في تحقيق التنمية المستدامة، أحدثت حركية مقصودة، بإصدارها قرار خوصصة المؤسسات، ومنح سلطة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا- المقاولاتية الشبابية:

قبل أن نعرف المقاولاتية الشبابية، سنتطرق إلى تعريف المقاولاتية من الناحية اللغوية، والتي يقصد بها على" أنها اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يعمل للآخر عملا معينا في مدة معينة لقاء أجر محدود "مقاولة لبناء بيت"" (2001 ، ص.1197).

ولقد أخذت كلمة المقاولة العديد من المعاني على مر العصور، مما نجم عنه حدوث تشوش لدى الباحثين فيما يتعلق بمفهوم المقاولة، حتى أنه تولد العديد من المفاهيم المتعلقة بمصطلح المقاولة، واستخدامها لتعني الإبداع والابتكار innovation، والاختراعinvention ، والاكتشاف discovery، أو الشيء الجديد new، أو تحمل المخاطرة risk takin، أو الشيء المليء بالقوة والنشاط dynamic.(العاني وجواد وآخرون، 2014، ص.23).

ولقد عرف **فرانسيس شيغونتا** المقاولة الشبابية في دراسته المقاولة والشباب على أنه أي شخص يتراوح عمره بين 15 و35 سنة، الذي يبرهن على الابتكار، والإبداع، والمبادرة والمخاطرة في إنشاء النشاط، استنادا إلى عدد قليل من البيانات، وبصفة عامة الشباب الذين ينشئون أعمالهم التجارية(chigunta, 2003, p.05).

وتعريفنا للمقاولاتية الشبابية هي عملية إتيان بطريقة جديدة إبداعية ، من قبل شاب أو مجموعة شباب ، والتي تبدأ بفكرة وتنتهي بمنتج أو سلعة معينة، من خلال تخصيص الوقت والجهد، والمخاطرة برؤوس الأموال، مع حصوله على دعم تنظيمي من قبل الدولة أو الأطر الاجتماعية (الأسرة، الأقارب، الأصدقاء والزملاء).

ثانيا- التطور التاريخي لمفهوم المقاول:

1-المقاول التاجر والمغامر، يعود مفهوم المقاول في العمل" إلى العصور الوسطى ليصف الممثل أو الشخص الذي يدير مشاريع الإنتاج الكبيرة" (العاني وجواد وآخرون، 2014، ص.23)، لقد انحصر المقاول في فترة العصور الوسطى ضمن صنف التجار والعسكريين، إلى جانب صفة النبل التي يحملها أي القائد العسكري الكفء، لأن الحروب عادة ما تقوم لأسباب اقتصادية، فالجنرال الذي يقوم بتحديد وتنفيذ إستراتيجية ناجحة في الحرب، يتحمل مخاطر معتبرة توقعا منه لجني أرباح اقتصادية.

وتبعا **لأرسطو** فإن التجارة الرابحة تقسم نفسها إلى عوامل مختلفة منها الإدارة المنزلية وتجارة التجزئة، كما اعتبر التاجر بأنه غير طبيعي، حيث يهيئ لنفسها وسيلة لكسب المال على حساب الآخرين، وبالفعل فقد كان اهتمام اليونانيون يتجه نحو الحفاظ على الوضع الراهن لتفسير النشاط الاقتصادي في إطار لعبة يكسب فيها شخص ويخسر الآخر(سايبي، 2013، ص.201)، وهي الفكرة التي هيمنت وسيطرت إلى غاية القرن الثامن عشر، ومنهذا المنظور فإن التجارة لم تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع، بل أن قرون التجربة التي أجريت حول السوق ينبغي أن يكون لها فكر خالف ذلك، حيث من الملاحظ استمرار هذه الفكرة لحد وقتنا الحالي، فالربح الذي يعتبر عائد للمقاولية يبقى مشتبه فيه وخاصة المتعلمين منهم، وهذا ناتج جزئيا عن قدم التفكير الغربي ومساواته لرجل الأعمال مع" الشبح"،أي الفرد الذي يترك أثارًا ولكنه غير ظاهر للعيان(سايبي، 2013، ص.201).

2-المقاول عند ريتشارد كانتيلون وشومبيتر جوزيف، بعد أن أدخلنا بإيجاز مجال المقاولاتية، ونحن نقترب من روح المبادرة الداخلية، وكان **ريتشارد كانتيلون** أول من يكتب كتابا عن المقاول، واستخدم هذا المصطلح في كتابه مقال عن **"طبيعة التجارة"** بشكل عام، وذلك سنة 1755 لوصف الشخص الذي يدفع ثمن معين لشراء المواد الخام، التي سيعالجها ويبيعها بسعر غير مؤكد، خطر هذه العملية. يصف الفرنسي **ساي** في مقاله عن الاقتصاد السياسي الذي نشر في عام 1803، والمقاول بأنه يمتلك صفات معينة تسمح له بإنشاء شركات جديدة، والذي في الوقت نفسه لديه رؤية استثنائية من فهم وتلبية احتياجات المجتمع .

ويشير **جوزيف شومبيتر**، وهو خبير اقتصادي نمساوي، أن المقاول في نظريته التطور الاقتصادي 1934/1912 هو الذي يساهم بابتكارات، إما من خلال منتجات جديدة أو طرق جديدة للقيام بهذه الأمور(chirita, 2008, p.2). لقد عرف جوزيف شومبيتر المقاول "بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى مشروع ناجح؛ وإن وجود المقاولين في مختلف القطاعات من شأنها ذلك أن يجعل قوة تأثيرهم قادرة على إنشاء منتجات ونماذج عمل جديدة، إذا أن المخاطرة تحمل على تعزيز التطور الصناعي والاقتصادي وكذا التحول الاجتماعي"(بدران، 2013، ص.262). بحيث حاول جوزيف تحديد بعض الصفات التي يتمتع بها المقاول، كونه يختلف عن الأشخاص العاديين والمدراء ، سواء في طريقة التسيير أو في درجة المخاطرة.

3-المقاول عند فايول، لقد زاد عدد السكان الفرنسيين الذين ردوا بشكل إيجابي على سؤال طرحه معهد للاستقصاء عن نيته في القيام بزيادة قدرها 700.000 في عام 1992 إلي 3.5 مليون في عام 2010، وتكتسب روح المبادرة أهمية قصوى للشركات، وبسبب الخصائص التي تكشف عن أنها خيال مشجع، مع القدرة على التكيف والاستعداد لقبول المخاطر. وتتعلق الدوافع الرئيسية لهذا التغيير الضروري بالتعليم والتدريس والتدريب، ونتيجة لذلك، فإن مخاطر تطوير ظاهرة تنظيم المشاريع في البلاد تتفق بشكل عام مع تلك المتعلقة بتطوير التعليم والتدريس (gilles, 2012, p.90)، من يستطيع أن ينقل هذه القيم والمواقف يستطيع أن يعطي روح المبادرة أو ثقافة ريادة الأعمال الأسرة ، المدرسة، والمجتمع والدوائر الاجتماعية، ومن الواضح أن التعليم والتدريس يمكن أن يساهما في تنمية روح المبادرة و ريادة الأعمال، وتؤدي إجراءات التوعية القائمة على النموذج، واستخدام نماذج تلعب دورا هاما في نقل هذه القيم والمواقف.ومن الضروري أن نتجاوز هذا الإطار الصارم لخلق الأعمال التجارية لكي نأخذ على نحو كامل أهمية ظاهرة تنظيم المشاريع في اقتصادياتنا ومجتمعاتنا (gilles, 2012, p.90-91).

4-المقاول الاجتماعي، لقد شهد هذا المصطلح "انتشارًا واسعًا خلال فترة التسعينات، والذي يمزج بين جني الأرباح التي تثمر عنها العمليات التجارية المختلفة من جهة، وفكرة التقدم الاجتماعي على مختلف الأصعدة من جهة أخرى، لينتقل بعد ذلك إلى تكوين وابتكار أساليب جديدة كان لها وقع كبير على مفهوم العمل الاجتماعي،

الذي أصبح يستمد واحدًا من أهم مصادر تمويله واستمراريته من مشاركة وإسهامات القطاعين العام والخاص، بصورة أكثر فاعلية دعما لعملية تطوير المجتمعات، والارتقاء بالمستوى المعيشي لجميع طبقاته؛ ويمكن تعريف المقاولين الاجتماعيين بأنهم أشخاص خلاقون، يعمدون إلى توظيف حلول علمية وقابلة للديمومة في معالجة المشكلات القائمة في العديد من الحقول بما فيها الصحة والتعليم والبيئة، وإيجاد مدخل إلى تكنولوجيا وإيجاد الوظائف (مبارك، 2009، ص.31).

وهناك العديد من المؤسسات التي ترعى وتعنى بالمقاولين الاجتماعيين على مستوى العالم، مثل مؤسسة **كلاوس شواب** للمقاولة الاجتماعية، ومؤسسة **جيفري سكول** للمقاولة الاجتماعية؛ ويستند المفهوم الجديد للعمل الاجتماعي على أساس من التعامل مع القضايا الاجتماعية بأسلوب إبداعي، من خلال تطبيق حلول مبتكرة لمعالجة هذه القضايا، بحيث تكون هذه الحلول ذات مردود اقتصادي اجتماعي مستديم. ولعل **محمد يونس** مؤسس بنك جرامين يعتبر من أشهر المقاولين الاجتماعيين على مستوى العالم(مبارك، 2009، ص،ص.31-32).

5-المقاولة الشبابية المبتكرة، إذا أردنا الحديث عن المقاولة المبتكرة, فحسب **ALBERT** و **MOUGENOT** المقاولة المبتكرة، هي التي تواجه بكل قوة، وبصفة طوعية حالة عدم التأكد، إما بطرح تكنولوجيا و تقنية جديدة بذاتها لأول مرة في السوق أو متابعة لما هو موجود، و محاولة طرح الجديد ذو منفعة إضافية.

وإذا حاولنا إعطاء مقارنة بين المقاولة التقليدية و المقاولة المبتكرة، نجد أن الأولى تتميز بنشاط في بيئة ثابتة لا تهتم بالتغيير، بينما الثانية أي المقاولة المبتكرة تتميز بتكيفها مع البيئة الديناميكية، والمطالبة بالتغيير المستمر. و ذلك لأن مواجهة المنافسة اليوم يعني متابعة تطورات وتغيرات العرض والطلب في السوق, وأمام هذا التحدي نجد في الابتكار دعامة أساسية لمواكبة هذه التغيرات؛ كما ذكرنا سابقا أن الابتكار عامل بناء للمنافسة وتألق المؤسسات« Rayonnement » (بن عبد العزيز و بن علي، 2017، ص.05).

وحسب **GARTNER** المقاولة هي ظاهرة التي تعمل على خلق و تنظيم نشاطات جديدة، بمعنى أن الهدف من وراء إنشاء هذه المشروع الجديد، هو طرح الجديد بغرض كسب تميز عن الآخرين، بمعنى المقاولات والمؤسسات الأخرى للقطاع المعني. إن المقاولة تعتبر جزء من البيئة التي تنشط فيها مختلف المؤسسات وأي مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها، إلا وتسعى أن تتواجد في سوقها بالشروط التي تضمن بقاءها، ولما لا سيطرتها على أبعاد هذا السوق (بن عبد العزيز وبن علي، 2017، ص.05).

عندما نتكلم عن نجاح المقاولة نتكلم بالدرجة الأولى عن المقاول ومدى مساهمته في تحقيق هذا النجاح في هذا الإطار تظهر ملامح نجاح المقاولة المبتكرة بالاعتماد على المتطلبات التالية الخاصة بالمقاول:

- **الجنس و السن**: إن خلق هذا النوع من المقاولات ينجح و يدوم إذا كان صاحب المقاولة جنس ذكر حسب ما أكدته دراسات في المجال و نذكر على سبيل المثال" wilson Boissin, McGree, سنة 2009 كذلك دراسة Bruin, Barbosa و Krueger سنة 2007 ؛ دراسة Baughn سنة 2006 و دراسة Zhao سنة 1994"، حيث بينت كذلك هذه الدراسات أن وجود نية, قصد , قدرة الاستيعاب والتحليل في مجال الابتكار يكون من طرف الذكور أفضل من الإناث. بالإضافة إلى شرط آخر وهو أن يكون السن محصور بين 30 و 44 سنة(بن عبد العزيز وبن علي، 2017، ص.06)، وكملاحظة أن الدراسات الخاصة بتفضيل جنس الذكر في نجاح المقاولة التي تهتم بالابتكار قليلة جدا، بمعنى يمكن أن يكون هناك إناث متفوقات في إنجاح هذا النوع من المقاولات، لكن السؤال المطروح ما مدى صحة هذا التواجد في واقعنا المعاش. فلحد الساعة لم يقع بين أيدينا ولم نتصفح دراسات تثبت نجاح مقاول امرأة في إنجاح مقاولة مبتكرة مهتمة بالابتكار.

♦ **المستوى التعليمي:** بينت أغلب الدراسات أن المقاولاتية الشبابية المُبتكِرة تتميز عن باقي المقاولات التقليدية غير مهتمة بالابتكار بالمستوى التعليمي العالي، وهذا ما أكده كل من Donjoug و Dubois أن 95% من المقاولات المبتكرة بها أشخاص ذوي مستوى تعليمي بكالوريا + خمسة **(bac+5)** على الأقل، حيث أن نصف مجموعة المقاولين لديهم مستوى دكتوراه و مهندسين(بن عبد العزيز وبن علي، 2017، ص.06).

♦ **الخبرة:** من بين متطلبات نجاح المقاولة المُبتكِرة توفر عامل الخبرة؛ إن نجاح المقاولة المبتكِرة يكون من طرف مقاول له خبرة، وهذه الخبرة اكتسبها في مؤسسات أخرى خاصة التي تنشط في نفس قطاع المقاولة المعنية. فحسب Borges[1] فمن بين أسرار نجاح المقاولات الشبابية التي تهتم بالابتكار و طرح الجديد، هو امتلاكها لمقاولين لديهم خبرة بمتوسط 12 سنة, وهو ما أشار إليه Lee و Wong فيما يخص ضرورة توفر عنصر الخبرة لنجاح وبقاء هذا الصنف من المقاولات، وما يزيد من فعالية هذه الخبرة عندما تكون بمناصب تقنية مرتبطة بالبحث و التطوير(بن عبد العزيز وبن علي، 2017، ص.06).

ثالثا- دوافع توجه نحو المقاولاتية الشبابية:

إن أهمية البيئة العامة في المجتمع بالعلاقة مع الابتكار، لا يقتصر على السمة المتعلقة بقبول الأفكار الجديدة والمنتجات الجديدة، على أساس أن الناس في المجتمع يهتمون بالجدة فحسب، وإنما أهميتها تكمن وبأسبقية معينة في النزعات الوطنية والاستعدادات العامة، من أجل توفير الأجواء والموارد المناسبة للقيام بالتغيير، الذي تأتي به الابتكارات، وعكس ذلك في القبول بالحالة القائمة واستمرارها ومقاومة تغييرها. فالأفراد المبتكرون ينشأون في المجتمع ويترعرعون على تقاليده وتعاليمه وتطلعاته وثقافته الخاصة، التي تميزه عن المجتمعات الأخرى، وبالتالي فإنهم يعملون في إطار وسياق اجتماعي_ثقافي متميز، ويتأثرون بطريقة التفكير وعمل الأشياء ونوع الاستجابة للتغيرات والمواقف المختلفة في المجتمع(نجم، 2012، ص.264).ويمكن أن نشير فيما يأتي إلى عدة عوامل، والمؤثرة في بروز المقاولاتية الشبابية:

1-أجواء الحرية والتحرر من القيود الصارمة على الأفكار والمفاهيم العلمية والفنية الجديد، حيث أن هذه الأجواء هي التي توفر الضمانة في إيجاد مجتمع التفتح العلمي، ومجتمع (دع ألف زهرة وزهرة تتفتح) بكل ما يعنيه هذا التنوع من إثراء النشاط العلمي والبحثي بالمشروعات الجديدة، وحس التفاؤل الذي يمنح المبتكرين الإحساس بالقوة والقدرة، من أجل القيام بالكثير في خدمة التطور الإنساني عموما ومجتمعهم بشكل خاص، من خلال رفده بالأفكار والمفاهيم والعملية (التكنولوجيا) والمنتجات الجديدة.

ولاشك في أن كل مجتمع من اجل المحافظة على الحالة القائمة ومزايا الحالية، لن يفتقر إلى من نسميهم محطمي الابتكار، تذكيرًا بحركة اللوديت، أو محطمي الآلات التي ابتدأت في بداية القرن التاسع عشر كرد فعل على إدخال آلات النسيج الجديد التي هددت أعمالهم. لهذا فإن أجواء الحرية هي التي تساعد الجميع على أن تذهب بالزبد جفاء لكي يبقى ويتطور ما ينفع الجميع من أجل المستقبل(نجم، 2012، ص.268).

2-الدافع الشخصي، ينطلق هذا الأسلوب من تأثير الدوافع الشخصية على أداء الأشخاص، فالإنسان يجتهد عندما يرى أن ذلك يمكنه من يحقق له النجاح، فحاجة الشخص إلى تحقيق التفوق والنجاح هو أساس هذا الأسلوب، لذلك فإنه يتم استثمار العامل النفسي للشخص، وذلك من خلال إعطائه الحوافز، فتحقيق الربح عند التاجر هدف يدفعه إلى تحديث طرق التسويق، والمغامرة المدروسة في إدخال سلع جديدة للسوق، وهكذا بالنسبة للمقاول (أحمد وبرهم، 2007، ص.25).

إن تحقيق الهدف المنشود، يقتضي إعطاء دافع وحافز للإنسان من أجل إظهار إبداعه وقبوله لحالة التحدي، باستجابة يظهر فيها الإبداع والمبادرة الجسورة. وكثيرا ما نجد أن بعض الشركات تجارية كانت أم

صناعية، تمنح بعض المزايا لعامليها حتى يساهموا معا في تطوير الإنتاج باستمرار، وهو السلوك يؤدي إلى مساهمات إبداعية عظيمة في كثير من الأحيان، وخير مثال على ذلك اليابان، حيث نجد أن الكثير من أفكار الاختراعات الجديدة تأتي من العمال الذين تعطي لهم دوافع للابتكار، ورغم تطور أساليب تنمية المقاولاتية، إلا أن العامل النفسي الذي ركز عليه **ديفد ماكليلاند** ما زال مقبولا عند الباحثين(أحمد وبرهم، 2007، ص.ص.25-26)، والذي ركز في نظريته على ثلاث حاجات الإنجاز والقوة والعلاقات، والتي تعرف كما يلي:

- الحاجة للانجاز، القوة المحركة لتحقيق التفوق والانجاز اعتمادا على عدد من المعايير، إنها الكفاح لتحقيق النجاح.
- الحاجة للقوة: الحاجة للتأثير على سلوك الآخرين، بما يؤدي لتغيير ذلك السلوك.
- الحاجة للعلاقات الودية والقريبة مع الأشخاص الآخرين .

إذ يفترض **مكليلاند** أن لدى الأفراد رغبة قوية في تحقيق النجاح، وأنهم يكافحون لتحقيق الإنجاز الشخصي، لا للحصول على مكافأة بحد ذاتها، كما أن لديهم رغبة لأن يعملوا شيئا ما أفضل أو أكثر كفاءة مما تم تحقيقه سابقا، وإن هذه القوة المحركة هي الحاجة للإنجاز، وقد تبين نتيجة للبحوث التي تمت في دراسة الحاجة للانجاز(العطية، 2003، ص.119)، أن الأفراد الذين يتميزون بحاجة قوية للإنجاز، يميزون أنفسهم عن الآخر من خلال رغبتهم بعمل الأشياء بشكل أفضل، إنهم يبحثون عن المواقف التي يتمكنون من خلالها من الوصول لتحقيق المسؤولية الشخصية في إيجاد الحلول للمشاكل، واستلام معلومات مرتدة سريعة متعلقة بنتائج أدائهم لكي يتمكنوا من التعرف وبسهولة فيما إذا كان أدائهم يتجه نحو التطور، والتي يتمكنون من خلالها من وضع أهداف متوسطة التحدي. كما أنهم لا يتميزون بحب المقامرة بسبب أنهم لا يرغبون بتحقيق النجاح نتيجة للحظ، إنهم يفضلون الأعمال التي تتحدى قدراتهم في حل المشاكل ويرغبون بالمسؤولية الشخصية عن تحقيق النجاح والفشل بدل من ترك النتائج للحظ أو لأفعال الآخرين(العطية، 2003، ص.119).

3-دور الأسرة،أثبتت العديد من الدراسات العلمية تأثير مرحلة الطفولة والنشأة المبكر على الشخصية، حيث تلعب الأسرة جوهريا في تنمية سمات المقاولاتية لدى الأطفال، ويميل رواد الأعمال إلى أن يكونوا أبناء لآباء أو أمهات يمتلكون مشروعات خاصة، كما تلعب الأسرة دورا مهما في وجود الرغبة والمصداقية في مجال ريادة الأعمال كمستقبل مهني.

فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن الأسرة تعمل على تشجيع أبنائها على ممارسة السلوكيات المقاولاتية، مما يؤكد أهمية دور الإرشاد الأسري في دعم وتنمية سمات المقاولين، على سبيل المثال الأسرة يمكن أن تشجع أبنائها على بيع بعض المنتجات البسيطة، كما يعتاد الطفل في ظل الأسرة، التي تمارس العمل الخاص على العديد من المصطلحات والعبارات المرتبطة بالاستثمار كمسار مهني، فإن الأطفال في هذه البيئة ينشأون ولديهم متطلع ودافعية لإنشاء أعمال خاصة بهم (كافي، 2016، ص.ص29-30).

4-الثقافة المقاولاتية، إن مفهوم الثقافة المقاولاتية هو اتجاه اجتماعي إيجابي نحو المغامرة الشخصية التجارية، يساعد ويدعم النشاط المقاولاتي. كما يرى BATMAN أن الاقتصاديات التي شهدت نموا وازدهارا في أواخر القرن العشرين تشترك في تمتعها بثقافة الأعمال business cutline، وهي الثقافة التي يمكن أن توصف بالثقافة المقاولاتية.

تعتبر الثقافة المقاولاتية من العوامل العملاقة التي تحدد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات المقاولاتية، حيث أن الثقافة التي تشجع وتقدر السلوكيات المقاولاتية كالمخاطرة والاستقلالية، وغيرها تساعد في الترويج لإمكانية حدوث تغيرات وابتكارات جذرية في المجتمع(كافي، 2016، ص.30)، وبالمقابل فإن الثقافات التي تدعم مفاهيم

الطاعة، والاهتمام بالجماعة، والرقابة، والسيطرة على الأحداث المستقبلية لا نتوقع أن تنتشر منها سلوكيات التحمل والمخاطرة والإبداع أو بمعنى آخر سلوكيات المقاولة. وبوضوح أكثر تتطلب الثقافة المقاولاتية تشجيع ممارسة المقاولاتية وتحفز المجتمع عبر تعلم مبادئ المقاولاتية، وحكومة تدعم العلوم النظرية والتطبيقية وتدعم ريادة الأعمال من خلال سياستها المحفزة (كافي، 2016، ص.30).

5-العوامل المنظمية، يرى griffin أن بإمكان المنظمات المقاولاتية لعب دور إيجابي في الاقتصاد القومي من خلال استخدام قدرتها على تنظيم الخسائر الناتجة عن المخاطرة الجديدة، وإدارتها والحد منها. فالمنظمة إطار يتفاعل داخله كل من: الأفراد، والأنشطة المقاولاتية، والموارد. وتؤثر التعليمات والهيكل التنظيمي ونوع الاتصالات بشكل رئيس في نشاط الأفراد. ويرى جواد أن المنظمة ظاهرة إنسانية اجتماعية هادفة، تربط بين كل من الموارد والعوامل والعناصر الموقفية والبيئة الخارجية والداخلية(العاني وجواد، 2014، ص.44). وبالتالي، فإنه يمكن اعتبار إستراتيجية الشركة القائمة على الابتكار، والثقافة، وأسلوب القيادة والإدارة، والعمل بروح الفريق، من أكثر العوامل أهمية في تشجيع الأنشطة المقاولاتية.ويعتبر الهيكل التنظيمي عنصرا رئيسا من نجاح المشروع المقاولاتي، إذ أنه الركيزة الأساسية في استراتيجيات الإبداع والابتكار. والأمر نفسه ينطبق على المعرفة التي يمتلكها الأفراد، إذ يجب الحفاظ عليها، وضمان عدم تسربها إلى الخارج. لذلك، أصبح الاعتماد على الأطر التنظيمية الهرمية أقل، كما ازداد الاعتماد على توفير الظروف الداعمة، وعلاقات الثقة المتبادلة بين الإدارة والعاملين(العاني وجواد، 2014، ص.ص44-45).

- حسب رأي **فايول** هناك أربعة عوامل التي تؤثر على الشباب، ويجب أن تؤخذ في عين الاعتبار، العامل النفسي والذي يكشف عن دوافع صاحب المشروع، الذي يمكن أن يترجم إلى الحاجة للاستقلالية، والرغبة في أن يكون الرئيس أو الرغبة في الحكم الذاتي، فالعوامل الاجتماعية والثقافية تجعل من الممكن مراقبة الدور القيادي للأسرة أو الإعلامية والبشرية، التكنولوجية، المالية والمادية. وأخيرا يأخذ العامل السياقي في الاعتبار المتغيرات المتعلقة بالحياة الشخصية أو الحياة المهني، إن التناسق الاستراتيجي لهذه العوامل ينطوي بالضرورة على الأدوات المعرفية التي تسمح بتعديلها، أو حتى مرافقة تدريسية لضمان التعبير الصحيح عنها (gilles, 2012, p.91).

رابعا- سيرورة إنشاء المقاولة الشبابية في الجزائر:

لقد ظهر المقاول والمقاولاتية في الجزائر بطريقة غير مباشرة، وبأشكال مختلفة، إذ عرفت نمو وديناميكية سريعة في مختلف القطاعات سواء كانت عامة أو خاصة والتي سنتطرق إليها في هذا العنصر بالتفصيل.

1-الأصول الاجتماعية :

-المقاولون التجار:الذين هم في غالب الأحيان من أصول ريفية ومن تلقوا تعليمهم لمدارس العربية الإسلامية (مدرسة ابن باديس)، أغلب نشاط اتهمت تمثل في الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة، وهناك منهم من مارس نشاطات اقتصادية خارج الجزائر، ومع صدور قانون الاستثمارات عام 1966 (وثيقة للبحث) حولوا نشاطهم للصناعة.

من مميزات هذا النوع من المقاولين، هو طبيعة التحول في النشاط الذي جاء في ظروف اقتصادية وسياسية معينة، لكن رغم هذا التحول وجد الباحث أن هؤلاء لا يزالون يتصرفون بعقلية ومنطق التاجر وذهنية البيع على حساب عقلانية الإدارة والتسيير والوظائف المرتبطة بها، مما يجعلهم مضطرين للاستعانة بأصحاب الاختصاص"(بدراوي، 2014، ص.46-47).

-المقاولون غير المسيرين: "والذين يوكلون إدارة مصانعهم إلى تقنيين أو مسيرين وإطارات أجنبية بفعل المشاركة في رؤوس الأموال المستثمرة، مقابل اهتمامهم بنشاطات الاستيراد والتصدير والملكية العقارية، هذه

الفئة تمثل في أغلبها من كانوا موظفين خلال الفترة الاستعمارية ومن أصحاب المستوى التعليمي الثانوي والجامعي، وممن لم يشاركوا في الثورة، كما أن الباحث وجد صعوبات في التعامل معهم نظرا لأنهم يملكون شخصيات متكتمة جدا"(بدراوي، 2014، ص. 47).

-**المقاولون العمال**: والذين يتمثلون في عمال مؤهلون، إداريون، إطارات متوسطة، والتي تحاول تحسين دخلها، فكثيرا ما يتشارك اثنان أو ثلاثة في مشروع ما. من بينهم أيضا إطارات سابقة في التسيير الذاتي الصناعي، صف ضباط سابقين في جيش التحرير الوطني، منخرطون في جبهة التحرير الوطني، وعمال وموظفون من قطاع العام، وفيما يخص أصلهم الاجتماعي، فهم من عائلات فقيرة، فلاحية أو تجار. تحصلوا على تمدرس جيد في المدرسة الابتدائية الفرنسية، تممت دراستهم بمتابعة الدروس المسائية أو بالمراسلة أو من خلال التمهين، وهذه الفئة لا تملك شهادات لكنها تملك تكوينا تطبيقيا واسعا بعضهم مهاجرون سابقون خاصة القبائل، كانوا مالكين لمقاهي أو سيارات أجرة في المهجر، وبعد عودتهم إلى أرض الوطن استثمروا مدخراتهم في شراء ورشات أو آلات الحرفيين الأوربيين الذين عادوا إلى أوطانهم(مراح، 2010، ص.36).

من "أهم خصائصهم احتكاكهم بالميدان الصناعي والذي سمح لهم باكتساب الخبرة الميدانية على عكس النوع الأول الذي يطغى على تصرفاتهم السلوك التجاري، فيقول الباحث خبرتهم في الصناعة الفرنسية كعمال، تربصاتهم أو سفراتهم إلى بلدان الشرق كمنخرطين أو تفنين سمح لهم بالتعرف على وضعيات صناعية متنوعة، واكتسبوا خلال رحلاتهم حس الملاحظة والتصرف، التي جعلت منهم تقنيون متعددي المهام، مستعدون لتصليح ورشة متروكة وآلة قديمة. خاصيتهم أنهم يشاركون بأنفسهم في العمل الإنتاجي، إذ فضلوا خوض المغامرة الصناعية بعد ترك مناصبهم في القطاع العام بسبب ضعف الأجور وقلة فرص الترقية" (مراح، 2010، ص.37).

2- الأطر التنظيمية لإنشاء المقاولاتية الشبابية:

بعد صدمة النفط عام 1986، كانت المشاريع الخاصة هي السبيل الوحيد لخلق فرص العمل واستبدال الفراغ الذي خلقه القطاع العام؛ وينظر إليها باعتبارها ناقلا جديدا للنمو، مصدرا للعمالة، ومحركا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، هو أقل ينظر إليها على أنها عامل يستخدم لاستغلال العمال أو قطاع المضاربين. وكان القطاع الخاص موضع تشجيع غير مسبوق خلال هذه الفترة مع زيادة واضحة في حجم رأس المال المصرح به، وإنشاء هيئة لدعم المبادرات الخاصة، ونقل حقوق اقتناء المعدات والمواد الخام وعلاوة على ذلك، فإن منطق المساعدة الذي كان سائدا منذ الستينات لا يزال قائما. وقد مارست الدولة سيطرة دائمة (احتكار الاستيراد الذي تحتفظ به الدولة، والتفرد العام في المصارف، والملفات الإدارية الملزمة) (aknin et ferfera, 2014, p.68) .

في التسعينات ارتفعت معدلات البطالة (نسبة البطالة من 6% إلى37% في غضون بضع سنوات)، وانخفاض في استثمارات الحكومية إنتاجية، هذه الحالات المصاحبة تلزم الحكومات لتحرك نحو سياسة اقتصادية ليبرالية، وازدادت بطالة الشباب المتنامية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وإدراكًا لهذا المنظور، وضعت الدولة سلسلة من القوانين والآليات لتحفيز الاستثمارات الخاص بهدف خلق الثروة، فرص العمل. وتتمتع هذه النظم بالكفاءة والدراية الفنية لتوجيه قادة المشروع في إجراءاتهم الإدارية في حدود خياراتهم (aknin et ferfera, 2014, p.68) .

في التسعينات، شهدت الجزائر اضطرابات اقتصادية، انتقلت من الاقتصاد الاشتراكي إلى مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقامت الحكومة الجزائرية بعديد من الإصلاحات الاقتصادية بعيدا عن النموذج الاشتراكي الذي ساد حتى ذلك الحين، ويتميز بنوع من آليات الإدارة والتنسيق المخطط لها، والملكية العامة على أداة الإنتاج، فضلا عن الاحتكار الذي تمارسه المؤسسات العامة في قطاع الصناعة وعلاوة على ذلك ، فإن الاقتصاد الجزائري لديه خصوصية كونه اقتصادي ريعي يعتمد على المزيد 90% من الموارد الهيدروكربونية، (guechtouli et

(guechtouli, 2014, p.04-05، غير أن ذلك لا يكفي لتحسين الاقتصاد للبلد الذي أدى إلى حدوث تغير كبير في الاقتصاد الجزائري. ويستند هذا التغيير إلى الاهتمام بالأسواق، ولذلك تشجع مبادرة تنظيم المشاريع الخاصة، وتدرك الدولة الجزائرية أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية النمو الاقتصادي الجزائري. ويجري اتخاذ مبادرات لتشجيع التمديد. ولاسيما من خلال التوجه القانوني بشأن النهوض بالمرأة في عام 2001. المقاولاتية في الجزائر تزدهر، وقد بلغ عدد أصحاب المشاريع النشطين في قطاع تكنولوجيا المعلومات 3.6 مليون في الجزائر وحوالي 20% مؤسسة جديدة في قطاع التجهيز، وفي التصنيع والبناء والتوزيع، مصدر المقاولاتية الجزائرية معظمهم من القطاع الخاص(guechtouli et guechtouli, 2014, p.04-05).

لقد عرفت الجزائر إقبالا كبيرًا من قبل الشباب للتوجه نحو المقاولاتية، بعد إصدار قوانين تسمح بإنشاء المقاولاتية في كلا قطاعين(العام والخاص)، والاستثمار في مختلف الأنشطة، كما قامت الدولة بفتح أجهزة الدعم والمرافقة لفئة الشباب خلال مرحلة الإنشاء، وتقديم قروض مالية تساعدهم على النهوض بالمشروع، وهذا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي لم تتمكن من تحقيقها في ظل التوجه الاشتراكي، كما تعتبر فئة الشباب أكثرها حركية وديناميكية في الابتكار والإبداع، وكونها تسعى إلى إثبات الذات، والاستقلالية في التسيير.

سيتم التطرق لأهم مؤشرات المقاولاتية "التي تحتلها الجزائر عالميا، وذلك من حيث سهولة بدء النشاط التجاري أو من حيث معايير النشاط الاقتصادي، حيث احتلت الجزائر المرتبة 156 عالميا في سنة 2016، واستطاعت جمع 47.76 نقطة من أصل 100 نقطة، أما الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عربيا و 26 عالميا، حيث استطاعت جمع 76.89 نقطة من أصل 100 نقطة"(بوطبة وقريسي، 2017، ص.03)، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(1): تحليل لمؤشرات المقاولاتية في الجزائر بين 2015 و 2016

المؤشر	المرتبة 2015	المرتبة2016
إنشاء المؤسسة	150	145
عدد الإجراءات	13 اجراء	13اجراء
عدد الأيام	22يوم	20يوم
إستخراج تراخيص البناء	127	119
الحصول على الكهرباء	147	130
تسجيل الملكية	157	161
الحصول على الائتمان	171	174
حماية المستثمرين	132	174
دفع الضرائب	176	170
التجارة عبر الحدود	131	178
إنفاذ العقود	120	100
تسوية حالات الإعسار	97	71

المصدر: بوطبة وقريسي، 2017، ص.03

يتضح من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه، أن الجزائر حققت مزايا في بعض المؤشرات، انطلاقا من المجهودات المبذولة من قبلها، من أجل توفير بيئة مناخية ملائمة في إنشاء المشاريع المقاولاتية، والرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية، لكن في نفس الوقت لا تزال الجزائر لا تتحكم في تسيير هذه الأنشطة،"حيث يستغرق بدء

النشاط التجاري 20 يوما، أما عن الحصول على ترخيص البناء، فهنالك 17 إجراء، حيث يستغرق الحصول عليه 220 يوما، وهي فترة طويلة للغاية، أما من أجل الحصول على الكهرباء فهناك 5 إجراءات، ويتطلب الحصول على الكهرباء 180 يوما، أما عن إجراءات الحصول على الملكية فهناك 10 إجراءات، ويتطلب تسجيل الملكية 55 يوما، وبلغت مدة تسوية حالات الإعسار بسنة وثلاثة أشهر وهي مدة طويلة"(بوطبة وقريسي، 2017، ص.04).

ومن خلال الجدول الموالي سنوضح توزيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر سنة 2016:

جدول رقم(02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر خلال الفصل الأول من 2016

القطاع	العدد2016	النسبة
بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	**1013637**	%100
الزراعة	7 094	%0,70
الطاقة و منجم	3 201	%0,32
البناء و الأشغال العمومية	169 124	%16,68
الصناعة	99 275	%9,79
الخدمات بما فيها الأعمال الحرة	501645	%49,49
الحرفيين	233298	%23,02
بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	**438**	**%100**
الصناعة	193	%44
الخدمات	101	%23
الزراعة	178	%41
البناء و الأشغال العمومية	22	%5
الطاقة و منجم	4	%1

المصدر: بوطبة وقريسي، 2017، ص.07

من خلال الجدول أعلاه، الذي يمثل توزيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات سنة 2016، يتضح من خلال المعطيات، أن أغلبية المقاولات نجدها في القطاع الخاص، والتي قدرت سنة 2016 بـ1013637، في حين بلغ عدد المقاولات في القطاع العام 438، لكن توجهات المقاولين تختلف، حيث أن المقاولين في القطاع الخاص توجهوا نحو مجال الخدمات بما فيها الأعمال الحرة والتي قدرت 49.49%، في حين توجهوا المقاولين في القطاع العمومي إلى مجال الصناعة بنسبة 44%، في حين يقل التوجه نحو مجال الطاقة والمنجم في كلا القطاعين العمومي 1% والخاص 0.32%.

خامسا-إسهام المقاولاتية الشبابية في تنويع الاقتصاد الجزائري: يظهر إسهام المقاولاتية الشبابية في تنويع الاقتصاد الجزائري، من خلال الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

1- مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام(PIB): تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسب معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (2005-2014)

القطاعات / السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	القيمة	651	704.05	749.86	686.59	816.80	827.53	923.34	793.38	893.24	1187.93
	النسبة	%21.8	%20.44	%19.20	%16.20	%16.41	%15.02	%15.23	%12.01	%11.70	%13.9
القطاع الخاص	القيمة	2364.5	2740.06	3153.77	3551.33	4162.02	4681.86	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65
	النسبة	%78.41	%79.56	%80.80	%83.80	%83.59	%84.98	%84.77	%87.99	%88.29	%86.1
المجموع		3015.5	3444.11	3903.63	4237.92	4978.82	5509.21	6061	6606	7634	8527

المصدر: بللعما وسيد أعمر، 2017، ص.13

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن للقطاع الخاص مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات مقارنة بالقطاع العام، وذلك بنسبة تقدر 83.83% من إجمالي مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، كما نلاحظ أن قيمة المساهمة من قبل القطاع الخاص في تزايد مستمر خلال الفترة 2014/2005 ، حيث كانت قيمة المساهمة سنة 2005 2364.5 مليار دينار جزائري بنسبة 78.41%، لتصل هذه القيمة سنة 2014 حوالي 7338.65 مليار دينار جزائري بنسبة 86.1 %، أما نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من قبل القطاع العام فهي منخفضة، إذ قدرت بـ13.9% سنة 2014. يمكن إرجاع هذا الاختلاف في نسب المساهمة لكلا القطاعين، إلى كون أغلبية المؤسسات العمومية تم خوصصتها، مع تزايد الكبير في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات طابع خاص، وفي نفس الوقت الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى .

2-دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:

تشكل القيمة المضافة أحد أهم المؤشرات الدالة على القدرة الإنتاجية للاقتصاد ومدى تنوعه، وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت عامة أو خاصة في توليد هاته القيمة، ويمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القمة المضافة في الجزائر(بللعما وسيد أعمر، 2017، ص.14)

الشكل رقم (01): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط للفترة (2005-2014).

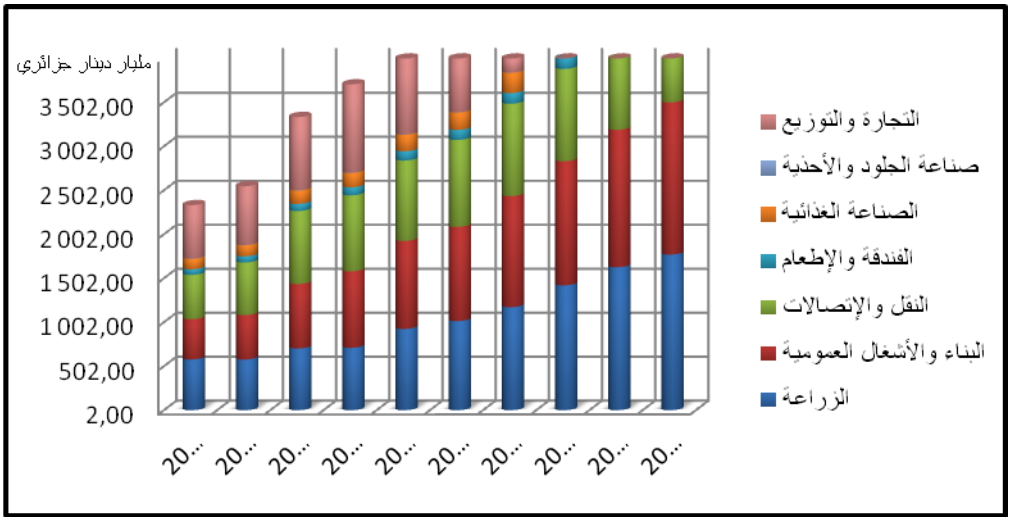

المصدر: بللعما وسيد أعمر، 2017، ص.14

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة في كلا القطاعين العام والخاص، تسهم بدرجة كبيرة في بعض الأنشطة، والتي عرفت تزايد مستمر خلال الفترة 2014/2005 ، والتي تتمثل في البناء والأشغال العمومية، الزراعة، الاتصالات والنقل، التجارة والتوزيع، والتي سجلت أعلى قيمة في المساهمة قدرت بـ2070.07 مليار دينار جزائري خلال سنة 2014.في حين هناك انخفاض في المساهمة في أنشطة أخرى كالفندقة والإطعام، والصناعة الغذائية، وخدمات المؤسسات، مما يعني أن في الجزائر هناك اهتمام معتبر للإنتاج المحلي، وبالأخص المقاولاتية الشبابية الذين يتوجهون إلى أنشطة أكثر حركية وحيوية .

3- دور المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة: وقد ترتب على زيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جملة من الآثار الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في توظيف العمال وامتصاص جزء من البطالة، على الرغم من أن نسيج هذه المؤسسات في الجزائر يتركز في معظمه على المقاولات التي لا يتجاوز عدد العمال فيها 49 إلى 50 عامل، والجدول الموالي يوضح عدد المناصب التي توفرها هذه المقاولات خلال نفس فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2016 (مقيمح و هرموش، 2017، ص.13).

جدول رقم (04): عدد العمال في المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2011-2014

تطور العمالة	2011	2012	2013	2014
عدد العمال PME خاصة	1625729	1728046	1953636	2110665
عدد العمال PME خاصة	50467	48415	48256	46567
تعداد العمال في PME	1676196	1776461	2001892	2157232

المصدر: مقيمح وهرموش، 2017، ص.13

يتضح لنا من خلال البيانات في الجدول أعلاه، أنه هناك توفير كبير لمناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، وهو في تزايد مستمر خلال فترة 2014/2011، حيث بلغ عدد العمال الذين تم توظيفهم سنة 2011 بـ 1625729 عامل، وسنة 2014 بلغ العدد 2110665 عاملا، في حين نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام في انخفاض كبيرة، فيما يخص توظيف العمالة ، إذ بلغ عدد توظيف العمال سنة 2011 حوالي 50467 عامل، وانخفض العدد إلى 46567 عامل سنة 2014. بمعنى أن هناك توجه كبير نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية الخاصة من قبل الشباب، وحتى أرباب العمل الذين يمتلكون رؤوس أموال، والقدرة على المخاطرة، فالرغبة في الاستقلالية في العمل، وغيرها من العوامل أدى إلى تزايد في بروز

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي أدى إلى زيادة في عملية توظيف العمالة، وبالأخص أن الدولة تشجع القطاع الخاص، من خلال توفير كل الإمكانيات من القروض والعقارات، وفتح الأسواق وغيرها من الأمور.

خاتمة:

يمكن القول أن المقاولاتية الشبابية في الجزائر، قد عرفت حركية سريعة سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، وتزايد مستمر في عدد المقاولين، مع توفير مناصب الشغل، وهذا بفضل الإستراتيجية الفعالة التي اتخذتها الجزائر في توجهها نحو خوصصة المؤسسات، وإصدار قرار إمكانية إنشاء المقاولات سواء عامة أو خاصة، مع محاولة دعمها انطلاقا من فتح مختلف أجهزة الدعم لمساعدة الشباب في إنشاء مشاريع خاصة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المالية)، كما قامت على توقيع اتفاقيات مع بعض الدول المتقدمة في مجال التعاون الدولي، وهذا من أجل تجسيد الأفكار الإبداعية التي يحملها الشباب في الواقع، ومحاولة الاستفادة منها، فهدفها الأول والأخير تحقيق الربح والتنمية المستدامة، وفي نفس الوقت ساهمت عوامل أخرى في توجه الشباب نحو المقاولاتية سواء كان البعد الاجتماعي والتأثر بمختلف البلدان وتجاربهم في المقاولاتية، كالتجربة الأمريكية، الاسترالية، اليابانية، ومساهمة الأسرة والأقارب بدعمهم المادي والمعنوي للشباب.

ومن التوصيات التي يمكن طرحها في هذا الورقة البحثية، توعية الشباب بأهمية المقاولاتية والاستثمار الخاص في مختلف النشاطات المهنية وبالأخص في قطاع السياحة، وتنظيم ملتقيات وندوات حول المقاولاتية وتوضيح كيفية إنشاء المقاولات سواء الصغيرة أو المتوسطة.

- المساهمة في أنشطة الصناعة الغذائية التي لا تزال نسبة الاستثمار فيها ضعيفة مقارنة بالقطاع الخدمات.

- أن تقوم الدولة بتحفيز الشباب للتوجه نحو المقاولاتية عن طريق فتح مسابقات أفضل ابتكار مع العمل على تطويره، بالإضافة إلى تسهيل الأطر التنظيمية وتخفيض الضرائب، ومنح عقارات صالحة لإنشاء المشاريع المقاولاتية.

- الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، والعمل على تشجيع الاستثمار والإبداع، مع نشر الثقافة المقاولاتية بين الشباب.

- تقديم دعم تمويلي للمشاريع بطرق سريعة دون تعقيدات بيروقراطية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

(1). أحمد، مروة، و برهم، نسيم. (2007). ***الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة***. القاهرة ,الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

(2). بللعما، أسماء، سيد اعمر، زهرة. (2017). ***حتمية التوجه للمقاولاتية كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر***. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة-، الجزائر المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة- بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار-.

(3). بوطبة، صبرينة، قريسي. (2017). ***دراسة تحليلية لآليات دعم إنشاء والتمويل المقاولاتية في الجزائر***. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-، الجزائر. المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة-بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار-.

(4). بن عبد العزيز، سفيان، و بن علي، محمد. (2017). ***مقومات نجاح المقاولة الشبابية المبتكرة***. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-، الجزائر المؤتمر الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة-بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار-.

(5). بدران، إبراهيم، و الشيخ، مصطفى. (2013). ***الإبداع في إنشاء المشاريع الريادية***.الأردن,دار الشروق للنشر والتوزيع.

(6). كافي، مصطفى يوسف. (2016). ***ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة***. الأردن ,دار أسامة للنشر والتوزيع.

(7). مبارك، مجدي عوض. (2009). ***الريادة في الأعمال مفاهيم والنماذج والمداخل العملية***. الأردن ,عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

(8). مراح، حياة. (2010). ***إشكالية المقاول الجزائري الجديد***.دراسات اجتماعية.

(9).(2001). ***المنجد في اللغة العربية المعاصرة*** . بيروت ,دار المشرق.

(10).مقيمح، صبري، و هرموش، إيمان. (2017). ***آليات دعم المقاولاتية كأساس لتجسيد الأفكار الإبداعية لدى الشباب الجزائري***. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة- الجزائر، المؤتمر الأول حول المقاولاتية المستدامة-بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار-.

(11).نجم، عبود نجم. (2012). ***القيادة وادارة الابتكار*** .عمان ,دار صفاء للنشر والتوزيع.

(12).سايبي، صندرة. (2013). ***مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي***. مجلة العلوم الإنسانية،40، 199-228.

(13). سفيان، بدراوي. (2014)***ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول***. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر.

(14). العطية، ماجدة. (2001). ***سلوك المنظمة: سلوك الفرد والجماعة*** .الأردن ,دار الشروق للنشر والتوزيع.

(15).شوقي، ناجي، جواد وآخرون. (2014).***إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي***.د ب ,دار صفاء للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

(1). CHIGUNTA (F).(2003). ***l'entrepreneuriat chez les jeunes : relever les grands défis stratégiques*** »,**l'Actualité des services aux entrepreneures**, (07), DGCID.

(2).Gilles, sogadira. (2012). La formation continue a l'entrepreneuriat : par_dela la déterminisme social de l'acte entrepreneurial.. thèse de doctorat .sciences de l'éduction .Université de la reunian. guechtoul, widadi, et guechtouli, manelle. (2014). **L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités ?** . paris. France. ipag business school.

(3). guechtoul, widadi, et guechtouli, manelle. (2014). **L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités ?** . paris. France. ipag business school.

(4). Mircea-gabriel, chirita et autre.(2008***).intrapreneuriat et entrepreneuriat organisationnel examen de la documentation***. Montréal. (2008). Copyright 2008 HEC.

(5). souidi, rosa, et ferfera, yacine.(2014). ***Entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie : une lecture a partir des dispositifs de sontien et d'aide la création des entreprises.*** (14) .ruvue des sciences économique et gestion.